http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1775) السنة السابعة - الثلاثاء (20) نيسان 2010

كتابة على الحيطان

نحن والسودان والجامعة العربية ..

عامر القيسي

برغم كل الاهتمام الذي استحوذت عليه انتخاباتنا النيابية محليا واقليميا وعالميا ، ومع الاعترافات الصريحة بأن ماجرى عندنا من ممارسة ديمقراطية لم تشهدها منطقة الشرق الاوسط منذ نصف قرن، وبرغم العدد الهائل من الكتل السياسية التي شاركت في الانتخابات والتي شملت كل مكونات الشعب العراقي، واشترك فيها حتى البعثيون بوجوه جديدة وعباءات تغيرت ألوانها ، بل حتى بعض الفصائل التي مازالت تعارض العملية السياسية في البلاد لأنها ، حسب قولهم ، الابنة الشرعية للاحتلال .

مع كل ذلك ، قال رئيس وفد الجامعة العربية لمراقبة انتخاباتنا: ان الأمور تحتاج الى تدقيق ، وان الانتخابات كانت جيدة ولكن.. وهذه اللاكن اخفت في طياتها كل ايجابيات انتخاباتنا ، وبرغم ذلك اعتبرنا رأ ي الجامعة العربية تحولا مقبولا لدينا.

ولكن انظروا كيف قيّم وفد الجامعة العربية الانتخابات السودانية، التي لم يشارك فيها غير حزبين معارضين، سرعان ما انسحبا بعد فضائح التزوير، واضطرت مفوضية الانتخابات الى تمديد وقت الاقتراع يومين اضافيين، اضافة الى عدم الاكتراث الاقليمي والعالمي بهذه المهزلة العربية الجديدة ، الا ان وفد الجامعة العربية يقول عنها:

انها خطوة كبيرة يحتذى بها "جميع الفصائل الرئيسية المعارضة لم تشارك فيها"!!

انها انجاز متميز مقارنة مع دول اخرى "في اليوم الثاني انسحب الحزبان اللذان جازفا وشاركا في الانتخابات".

هذا التميز في الانتخابات السودانية لا أحد يعلم من أين انبثق ، وسط اجماع محلي سوداني واقليمي ودولي على هزال الانتخابات وكوميديتها . وهذا الكلام لانتجناه على احد ، فشهود تقييم الانتخابات من نفس الدار.

يقول"حاتم السر"مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي:انني ارفض نتائج الانتخابات. ويقول "حسن الترابي" الزعيم التقليدي لحزب المؤتمر الشعبي"لن اشارك في المؤسسات التي ستنبثق عن الانتخابات ، واتهم حزب المؤتمر الوطني الحاكم بتزوير الانتخابات. فيما قال" فاروق ابو عيسى"المتحدث باسم ائتلاف المعارضة "ان هذه الانتخابات زائفة من الألف الى الياء، وانها مخططة منذ البداية". وفد الجامعة العربية فرح جدا بنسبة المشاركة الجماهيرية التي تراوحت بين ٦٠٪ و ٨٠٪ ، وكأن الوفد لايدري ولم يسمع أو يقرأ ان هذه نسبة متدنية بالنسبة الى انتخابات المنطقة العربية التي تصل نسبة المشاركة والتصويت فيها الى ٩٩،٩٩٪وهي نفس نسبة التصويت للرئيس أو لحزبه أو قائمته، والبشير وصل الى نسبة ٩٢٪ وربما سيحتج الرجل على نسبته لان في الأمر"ان "والجزء اليسير جدا الذي لم يصوت أو صوت عكس اتجاه الريح في اي انتخابات عربية المنشأ والصناعة والتسويق، فانهم فئة ضالة خائنة ، كما شبهنا، على سبيل المثال،عزت الدوري وهو يتحدث عن نتائج يوم البيعة لصدام.

نحن لانحسد السودانيين لحصولهم على هذا التقييم من وفد الجامعة العربية ونتمنى لهم كشعب كل الخير والرفاهية في ظل قيادات مطلوبة للمحكمة الجنائية الدولية بسبب جرائم ضد الانسانية.

لكننا نتمنى على المنظمات العربية الرسمية وغير الرسمية التي ناصبت التجربة السياسية الديمقراطية العراقية العداء أن تضع الله بين عينيها كما نقول عادة، وان تقارن بين ما يجري عندنا وما يجري في جغرافية عربية ثانية!

العراقية اعتبرته مسيّساً كتل سياسية: قرار المحكمة التمييزية بإعادة العد والفرز صائب ومنصف

مركز العد والفرز

بغداد / المدى

وصف قيادي في ائتلاف دولة القانون أمس، قرار الهيئة القضائية التمييزية بإعادة عد وفرز اصوات الاقتراع الخاصة بالانتخابات التشريعية يدويا في محافظة بغداد وبعض المناطق بالقرار الصائب ومنصف لأصوات المواطنين .

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني لوكالة (آكانيوز) للانباء إن "قرار المحكمة التمييزية الخاصة بالنظر في الطعون الانتخابية قرار ناضج ومهني، لا سيما ان الطعون التي قدمت إليها مسندة بالوثائق والأدلة".

وأوضح أن "ذلك يدل على إنصاف العملية الديمقراطية والمواطن وصوته الذي أدلى به في الانتخابات".

وأعلن ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه نوري المالكي أن الهيئة القضائية التمييزية وافقت على إعادة عد وفرز أوراق الاقتراع الخاصة بالانتخابات التشريعية يدويا في محافظة بغداد، استجابة للطعون التي قدمها الائتلاف وغيره من الكيانات السياسية.

وكان محامي ائتلاف دولة القانون أمام الهيئة التمييزية التابعة لمفوضية الانتخابات طارق حرب، قال في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الهيئة قررت ظهر أمس الاثنين، إعادة عمليات العد والفرز اليدوي في جميع مناطق العاصمة بغداد، بعد أن أخذت بالطعن الذي قدمه ائتلاف دولة القانون في نتائج الانتخابات"، مؤكدا أن "القرار ملزم أمام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي تسلم ممثلها القرار من الهيئة".

وقال الناطق باسم ائتلاف دولة القانون حاجم الحسني إن "الهيئة القضائية التمييزية في المفوضية وافقت على العد والفرز والعد اليدوي لنتائج الانتخابات في العاصمة العراقية بغداد".

ومن جهتها ترى جبهة التوافق على لسان عضوها رشيد العزاوي أن "المحكمة التمييزية اتخذت القرار الصائب في قضية اعادة العد والفرز اليدوي في بعض المناطق بعد ان رأت الطعون المقدمة من بعض الكتل السياسية تستند الى ادلة ووثائق دامغة".

واضاف أن "قرار المحكمة التمييزية باعادة العد والفرز في بعض مناطق بغداد وربما بعض المحافظات قد يكون لغرض طمأنة المواطن بأن الاصوات التي ادلى به سوف تكون في مكانها ولمن ادلى به ".

وكان رئيس قائمة ائتلاف دولة القانون نوري المالكي قد قال في مؤتمر صحفي لقائمته في ٢٦ اذار الماضي ان النتائج التي اعلنتها المفوضية ليست نهائية ولا تمثل الواقع الذي صوت له الشعب العراقي، وان ائتلاف دولة القانون سيطعن في هذه النتائج امام المحكمة الاتحادية ولديه وثائق دامغة بشان التلاعب بها.

أما عضو الائتلاف الوطني عامر ثامر فأشار الى انه "ربما لا يكون لقرار هيئة التمييز في اعادة العد والفرز في بعض المناطق التأثير الكبير على نتائج الانتخابات".

واضاف ثامر ان "ما قامت به هيئة التمييز هو تطبيق القانون على اعتبار ان هناك طعونا قدمت من قبل بعض الكيانات مرفقة بادلة ووثائق تثبت التزوير او حصول خروقات في النتائج لتلك النتائج".

ولفت الى أن "محكمة التمييز الخاصة للنظر بطعون الانتخابات انصاعت لطلبات الكتل التي رأت حصول خرق في بعض المناطق، وبأرسالها وراء ممثلي دولة القانون للتباحث حول هذه الطعون تكون قد اكدت وجود الخرق الذي تحدثت عنه بعض الكتل وتم تحديد المناطق التي ستتم اعادة الفرز فيهما وهما منطقتان دون ان يذكر اسمي المنطقتين".

ومن جهته ذكر اياد الكناني عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية في وقت سابق من أمس لـ (آكانيوز) أن المفوضية ملزمة بموجب قانونها ان تتعامل مع القرارات التي ترد من الهيئة القضائية ويتم تنفيذها.

يذكر أن نتائج الانتخابات التي أعلنت عنها المفوضية العليا في ٢٦ آذار/مارس الماضي اظهرت فوز ائتلاف العراقية بزعامة أياد علاوي بالمركز الأول في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد حصوله على ٩١ مقعدا، تليه قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي التي حصلت على ٨٩ ثم الائتلاف الوطني العراقي في المركز الثالث بحصوله على ٧٠ مقعدا، تلتها قائمة الحالف الكردستاني بـ ٤٣ مقعدا".

فيما اعتبرت القيادية في ائتلاف العراقية عالية نصيف، قرار الهيئة التمييزية التابعة لمفوضية الانتخابات والقاضي بإعادة عمليات العد والفرز في مدينة بغداد بأنه "مسيس وصدر تحت ضغوط جهات متنفذة"، متوقعة أن تكون له سلبيات على بقية القوائم الفائزة.

واعتبرت نصيف، إنه "كان على الهيئة التمييزية القضائية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أن تناقش مع ممثلي الكتل السياسية قرار اعادة عمليات العد والفرز، قبل إصداره، على اعتبار انها متضررة من القرار".

تصريحات كروكر.. خليلزاد

هل هي نهاية للصمت الأمريكي؟

بغداد / المدى

وجدت تصريحات السفير الأميركي السابق لدى العراق ريان كروكر لصحيفة فرنسية، بأن المالكي وعلاوي وجهان لعملة واحدة، ولديهما نزعة سلطوية، صداها لدى الساسة العراقيين، وقد تراوح بين الرفض والاستغراب والتأييد، في حين ذهب محللون إلى اعتبار تلك التصريحات «نهاية الصمت الأميركي» إزاء حركة الساسة العراقيين في عواصم الإقليم بعيدا عن واشنطن، خاصة وأنها تعتبر الثانية من نوعها بعد تصريحات أطلقها أيضا السفير الأميركي الأسبق لدى العراق زلماي خليلزاد.

وكان السفير الأمريكي السابق في العراق ريان كروكر الذي خدم من آذار ٢٠٠٧ وحتى آذار ٢٠٠٩ قد ذكر لصحيفة (٢٠ دقيقة) الفرنسية أمس، أن «رئيس الوزراء نوري المالكي وعلاوي وجهان لعملة واحدة، ولديهما نزعات تسلطية، لذا من الضروري السهر على احترام الدستور».

ويعرب عضو التحالف الكردستاني محمود عثمان، عن استغرابه من تصريح ريان كروكر، قائلا إن «اتهام الناس جزافا أمر غير صحيح»، ثم يتساءل «لماذا يصف كروكر علاوي والمالكي بأنهما وجهان لعملة واحدة، في حين أن الحكومة المقبلة ستشكل من قبل من يمتلك أكثر الأصوات، وهو علاوي الذي يجب أن يكلف بتشكيل الحكومة وعندما لا يستطيع يكلف آخر»، بحسب تعبيره.

ويشدد عثمان على أن «أي خلافات حول أحقية من سيشكل الحكومة يمكن حسمها دستوريا من خلال المحكمة الاتحادية وهي من ستقرر»، وداعيا إياها إلى «اتخاذ قرار بشأن من سيشكل الحكومة وأن لا تكتفي بإعطاء آراء فقط، من اجل منع التدخلات الخارجية، كما أن على الكتل حسم القضية فيما بينها». من جهته، يشير قيادي في حركة المؤتمر الوطني، إلى أن «السفير كروكر يتكلم العربية بشكل جيد ما يساعده على تفهم الشأن العراقي وهو من أكثر السفراء الأمريكيين في العراق الذين لم تصدر عنهم تصريحات غير متوازنة»، مضيفا «لذلك فهو عندما يشير إلى أن النزعة السلطوية في السياسة العراقية قوية منذ عام ١٩٥٨ فهذا أمر صحيح».

واشار القيادي في حديث لـ«السومرية نيوز»، إلى أنه لم يقرأ في مقابلة كروكر مع الصحيفة الفرنسية «أي شي يشير إلى أن الاتحاد الأوربي يفضل أي مرشح، كما لم يفضل هو شخصيا مرشحا معينا لرئاسة الوزراء، بل كان يؤكد أهمية التعامل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق على أساس تحسين الاقتصاد ومساعدة العراق على تطوير نفسه».

ويستدرك تعليقا على ما ورد في تصريح السفير الأميركي حول النزعة السلطوية لدى من يستلم السلطة التنفيذية بالقول إن «الائتلاف الوطني العراقي كتب برنامجا حكوميا قبل الانتخابات، سيعمل على تحديد عمل الحكومة ويضع لها أسلوبا علميا، لمنع القرارات الانفعالية ومنع التفرد بالسلطة».

ويُتهم المالكي من قبل حلفائه السابقين في الائتلاف العراقي الموحد لاسيما المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري الذي يقال إنه أوصله إلى السلطة بأنه كان متفردا في الحكم طوال أربع سنوات، وان حكومته كانت من لون واحد أي من حزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه المالكي.

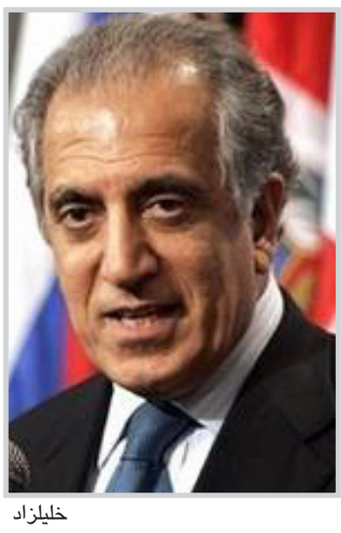

خليلزاد

كروكر

ويرى عضو حزب الفضيلة احد مكونات الائتلاف الوطني جعفر الموسوي، أن «على القوى السياسية أن لا تسمح بتدخل أي شخصية أمريكية أو غير أمريكية في العملية السياسية، لأنها يجب أن تدار من قبل ايادي عراقية سواء أكان من علاوي أو المالكي أو غيرهما وهم من يقرر مصلحة العراق أولا وأخيرا وليس سفراء أمريكا».

واضاف الموسوي في حديث لـ«السومرية نيوز»، مادمنا نتحدث عن سلطة تنفيذية، فلا بد أن تمتلك الشخصية التي ستشغل منصب رئيس الوزراء سلطة، لكن وفقا للدستور والقوانين، وليست سلطة قمعية بل سلطة دولة ديمقراطية»، داعيا جميع الكتل السياسية إلى «المشاركة وفهم معنى الشراكة بالابتعاد عن السلطوية والتفرد بالقرارات والتهديد». ويعتبرعضو حزب الفضيلة أن «أي دعم خارجي كان من الاتحاد الأوربي أو من قبل الدول العربية والإسلامية، أمر مرحب به لحسن سير العملية السياسية والتجربة الديمقراطية في العراق، ولكن بشرط أن لا يمس هذا الدعم أصل العملية السياسية.

فيما يؤكد المحلل السياسي إبراهيم الصميدعي، أن «هذا التصريح عندما يأتي من رايان كروكر وهو السفير ما قبل الأخير، يؤخذ على أنه إشارة إلى ذوبان الجليد الأمريكي أو الصمت الأمريكي حتى الآن إزاء حركة السياسيين العراقيين في العواصم الإقليمية بعيدا عن واشنطن»، مبينا أن «هذا التصريح هو الثاني لمسؤول أمريكي بعد تصريح زلماي خليلزاد السفير الأمريكي الأسبق في العراق»، على حد قوله.

وكان السفير الأمريكي الأسبق في العراق زلماي خليل زاد قد اقترح في تصريحات له لصحيفة الفاينشال تايمز الأمريكية بداية الشهر الجاري أن أفضل طريقة لاحتواء التدخل الإيراني في تشكيل الحكومة العراقية، ومنع الكتل الصغيرة الطائفية من أن تستعيد قوتها ثانية لحظة الانسحاب الأمريكي، هي تقاسم مدة ولاية الحكومة بين المالكي وعلاوي، أي تقاسمها سنتين لكل منهما، محذرا في الوقت نفسه المالكي وعلاوي من التنازل أمام الضغط الإيراني.

ويعتقد الصميدعي أن «أمريكا تنتظر إخفاق الأطراف السياسية في العراق في تشكيل توليفة ترضي الطوائف والمكونات الاجتماعية السياسية، لتعمد في النهاية إلى تدشين ائتلاف بين العراقية ودولة القانون، حتى إن كان الثمن دفع علاوي والمالكي معا للتنحي مقابل اندماج القائمتين لتشكيل الحكومة المقبلة، في محاولة لزج السنة بشكل واسع في العملية السياسية كما تعهدت لهم الإدارة الأمريكية وبشكل مباشر عن طرق جهات إقليمية»، وفقا لقوله.

ويستدرك الصميدعي «وبالرغم من أن حكومة المالكي عانت من وجود بعض التذبذب في علاقاتها مع محيطها الإقليمي والاتحاد الأوربي والمجتمع الدولي عموما، إلا أنها خلقت علاقات متميزة نحو إعادة العراق إلى المجتمع الدولي».

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع تأخر إعلان اندماج ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي لتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان الذي كان متوقعا خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

الحكومات المحلية.. ومشكلات العلاقة مع رئيس الوزراء المقبل

احدى اجتماعات مجلس محافظة بغداد

بغداد / المدى

في ظل ارتفاع وتيرة الازمات والخلافات بين الكتل السياسية المتنافسة على تولي رئاسة الحكومة المقبلة ابدى سياسيون تخوفهم من تأثير هذا الامر على عمل الحكومات المحلية وعلاقتها مع الحكومة المركزية الجديدة، مشددين على ضرورة تعديل الفقرات الدستورية المتعلقة بهذا الشأن.

و رأى المحلل السياسي اسامة السعيدي ان رئاسة الحكومة المقبلة اذا اعطيت لجهة سياسية غير ائتلاف دولة القانون فان هذا الامر سيبشر بحصول ازمات وعدم تعاون لان دولة القانون يتولى مهام الحكومات المحلية في نحو تسع محافظات.

وقال السعيدي لـ وكالة خبر للانباء:»هناك عدة اشكاليات دستورية متعلقة بغياب الاليات المنسقة والمنظمة للعلاقة مابين مجالس المحافظات والحكومة المركزية وهذا الامر حصل في اكثر من مناسبة كتعيين قادة شرطة او اقالتهم».

وتابع: ان»هذا الامر سيتسبب بحدوث ازمات مستقبلية مابين الحكومات المحلية والحكومة المركزية لذلك يجب اصلاح الفقرات الدستورية المتعلقة بتنسيق العلاقة بين الجانبين، مضيفا اذا جاءت ادارة جديدة لرئاسة الحكومة العراقية من اي جهة غير دولة القانون بالتأكيد ستبرز مجموعة من الاختلافات في وجهات النظر لاسيما وان دولة القانون اصبحت تحوي اكثر من حزب واكثر من قائمة الامر الذي يؤكد حصول خلافات بين السلطتين».

من جهته رفض عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني هذا الامر، مشددا على ان «الدستور سيكون القاسم المشترك الذي يحدد صلاحيات الجانبين».

وقال الحساني لوكالة الصحافة المستقلة : ان «القاسم المشترك لجميع السلطات هو الدستور الذي نظم الابعاد الادارية لمجالس المحافظات والحكومة المركزية وجعل وزارات سيادية لها تأثيرات على المحافظات وجعل هناك خصوصية لواقع سلطة الحكومات المحلية».

واضاف:»عندما تكون السلطات المحلية منسجمة مع السلطة المركزية يكون عطاؤها واداؤها افضل وتكون توجهاتها منسجمة لذلك فأن الحكومة التي لها اغلبية برلمانية لها اغلبية في مجالس المحافظات وهذا الامر يعطي قوة للبلد ويعطي استحقاقات افضل».

وشدد الحساني على ان «الحكومات المحلية التابعة لائتلاف دولة القانون مصرة على تقديم افضل الخدمات مهما كان شكل الحكومة المقبلة ولايوجد مبرر للتخوف الذي ابدته بعض الاطراف السياسية».

الى ذلك اكد عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد مهدي البياتي، ان «العلاقة بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية ستتأثر بالصراع السياسي الذي يحصل الان بين الكتل السياسية».

وقال البياتي في حديث صحفي: ان «المشكلة التي يعانيها العراق هي العيش في حالة «الحزبية والمحسوبية» وهذا هو السبب المباشر الذي سيؤدي الى ان تتأثر العلاقات بين الجانبين، مضيفا اذا رجعنا الى الدستور سنجد ان رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ليس لهما سلطان على مجالس الاقضية والنواحي لانها مستقلة ماليا واداريا حسب الدستور».

وتابع:» اذا حصل صراع بين مجلس المحافظة وقيادة الشرطة في المحافظة فان القانون يحدد الاتجاه الاخير كيف يكون في مجلس النواب والى الجهات المختصة وبعض المساحات الضيقة الى مجلس الوزراء ، لذلك يجب اللجوء الى الدستور ومراجعة الفقرات المتعلقة بهذا الشأن لتفادي الازمات المستقبلية».

سياسيون يستبقون زيارة عمرو موسى إلى بغداد بالتحذير من التدخل

بحث ترتيبات القمة وحلحلة الحوارات الداخلية

عمرو موسى

بغداد / المدى

بينما يستعد الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى للقيام بزيارة الى العراق، يتوقع العديد من المراقبين ان تجتمع الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات العراقية بقيادة الرئيس جلال طالباني وحضور الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى لايجاد الحلول الجذرية للوضع في العراق ومستقبله والذي كان ولايزال يدعو الى وحدته واستقراره ووحدة شعبه واراضيه والمشاركة العربية الفعلية في بناء اقتصاده وفي نهضته ليعود العراق الى مكانته العربية والدولية والاقليمية كدولة فاعلة ومؤثرة تعمل في اطار العمل العربي المشترك، بالاضافة الى مشاركة المكونات السياسية العراقية الفائزة كافة بالانتخاباتٍ في اجتماع تاريخي يجمع كل من اشرنا اليه انفاً على طاولة مستديرة. ويناقش موسى ايضا مع القادة العراقيين موضوع القمة العربية التي ستعقد في بغداد العام المقبل حيث يتم النظر بالامكانيات المتاحة للتحضير للقمة العربية الثالثة والعشرين من خلال بحث تشكيل لجان فنية وتنظيمية وادارية واعلامية على مختلف المستويات، لرسم تلك الخطوات والاجراءات لانجاح القمة العربية في العراق ان كانت في بغداد او في احدى المدن الاخرى. زيارة الامين العام للجامعة العربية اثارت العديد من ردود الافعال حيث دعا سياسيون عراقيون، المسؤول العربي الى، عدم التدخل في الشأن العراقي، فيما عدّ اخرون هذه الزيارة بانها مؤشر ايجابي يهدف الى اعادة العراق الى «الحضن العربي» .

ورحب القيادي في المؤتمر الوطني ، انتفاض قنبر، بالزيارة المرتقبة التي يعتزم إجراؤها الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى الى بغداد.

وقال قنبر لـ (الوكالة الاخبارية): «لدينا تجارب سلبية سابقة مع عمرو موسى عندما كان يمتلك علاقات غير مستحبة مع النظام السابق لكن بالرغم من تلك التجارب فان القائمين على العملية السياسية في العراق يرغبون بفتح صفحة جديدة مع الجامعة العربية شرط ان تقتصر هذه الزيارة على تقديم الاستشارة عند الطلب وعدم التدخل في الشأن السياسي العراق لصالح جهة دون اخرى» .

في المقابل اعتبرت المتحدثة باسم العراقية ميسون الدملوجي ان «زيارة موسى تأتي تتويجا للجهود التي بذلها القادة السياسيون العراقيون من اجل اعادة العلاقات بين العراق ومحطيه الاقليمي».

واضافت الدملوجي في تصريح صحفي: اعتقد من اهم ثمار الزيارات المكوكية التي اجراها بعض القادة السياسيين هو قدوم الامين العام للجامعة العربية الى بغداد». من جانب اخر رأى محللون سياسيون ان «هذه الزيارة مؤشر ايجابي لان العراق لايمكن عزله بأي شكل من الاشكال عن العالم العربي، مشيرين الى ان «الزيارة ستعطي رسالة واضحة مفادها ان عراق قوي سيساهم في محيط اقليمي قوي وعراق ضعيف سيشظي المنطقة برمتها». وكان مدير مكتب الامين العام للجامعة العربية هشام يوسف قد قال في وقت سابق» انه من المقرر ان يقوم الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى بزيارة الى العراق خلال الايام القليلة المقبلة».

واضاف في تصريح صحفي:»ان زيارة الامين العام تهدف الى عقد لقاءات مع رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي وبعض القيادات السياسية الاخرى «مشيرا الى ان» اللقاءات تستهدف بحث الاوضاع في العراق خاصة بعد الانتخابات البرلمانية والتي جرت قبل شهرين».

من جهته قال عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد مهدي البياتي لـ(الوكالة الاسبوعية الاخبارية) ان «الفترة الراهنة تحمل بصيص امل بعودة العراق الى حاضنته العربية والاقليمية بعد ان عانى في فترة النظام السابق من العزلة الدولية خاصة مع دول جواره».

وبين البياتي ان «زيارة عمرو موسى الى العراق ستكون موضع ترحيب اذا كانت تهدف الى تقديم المشورة والمساندة للسياسيين العراقيين لاكمال عملية تشكيل الحكومة»، داعيا في الوقت نفسه «الجامعة العربية الى ان تكون بعيدة عن التدخل في شؤون العراق الداخلية وان تكتفي بتقديم المشورة والنصيحة بما يخدم مصلحة العراق».